التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في إطارتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر الانجازات وأهم التحديات

Moving towards a green economy in the framework of achievingsustainable development goals in Algeria Achievements and most important challenges

فرطاس فتيحة[1]

[1]محاضرة أ، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، المركز الجامعي لتيبازة، الجزائر، fortas.fatiha@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2021/1/15 تاريخ القبول:2021/6/4 تاريخ النشر: 2021/7/1

ملخص:

يشكل الاقتصاد الأخضر أحد المحاور أو الدعائم الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا فقد باشرت الجزائر عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية لتنويع الاقتصاد وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، وفي إطار ما تقدم نهدف من خلال هذه الدراسة إلى عرض سياسة الجزائر وأهم التدابير المنتهجة والانجازات المحققة في اطار التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذا التطرق لأهم التحديات المطروحة في هذا المجال. ولقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود والاصلاحات الرامية لتطوير نموذج صناعي جديد صديق للبيئة وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هذه السياسة لا تزال تفتقر الى استراتيجية وطنية شاملة تراعي توحيد مختلف الجهود المبذولة وربطها فيما بينها لتعزيز قطاعات الاقتصاد الأخضر بشكل أفضل.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد أخضر، التنمية المستدامة، البيئة، الجزائر.

تصنيف JEL : M310، Q5، O4

Abstract:

The green economy constitutes one of the main axes or pillars to achieve sustainable development. Therefore, Algeria has undertaken a number of reforms and initiatives aimed at diversifying the economy and developing the branches of the green economy. In line with the foregoing, we aim, through this study, to present Algeria's policy and the most important measures adopted in the field of the green economy, as well as presenting the most important achievements and challenges in this field. The study found that despite reforms and measures aimed

at developing a new environmentally-friendly industrial model and enhancing its role in achieving sustainable development, but the efforts should be consolidated and better articulated within the framework of a national strategy for promoting a green economy.

Keywords: green economy; sustainable development; environment; Algeria.
Jel Classification Codes: M310, Q5, O4

فرطاس فتيحة، fortas.fatiha@cu-tipaza.dz

1. مقدمة:

منذ منتصف القرن العشرين تقريبًا بدأت المجتمعات العلمية والأوساط الأكاديمية تبدي قلقا متزايدا تجاه التلوث الذي يلحق بالبيئة نتيجة الممارسات البشرية، مثل المخلفات الصناعية وقطع الأشجار والتلوث البيئي والإفراط في استهلاك مصادر الطاقة وغير ذلك من الممارسات التي تلحق الأذى بالبيئة والطبيعة. وبدأ القلق من هذه الممارسات يتزايد شيئا فشيئا مع التقدم العلمي والتكنولوجي وتزايد التحذيرات من التدهور الذي تشهده البيئة. ومع بروز هذه القضايا إلى السطح بدأت تظهر الدعوات إلى اتخاذ إجراءات جادة في سبيل الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة، وفي هذا السياق برز مفهوم الاقتصاد الاخضر، والذي يرتكز على صياغة خطط فعالة وتطوير سياسات واستراتيجيات تعمل على دمج الاعتبارات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في صنع القرار ومنه إرساء معالم التنمية المستدامة.

ويشكل الاقتصاد الأخضر أحد الدعائم الاساسية لتحقيق التنمية في الجزائر، ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي، يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات فروع الاقتصاد الأخضر الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفلاحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والمحافظة على البيئة،....، إلخ ، في تنويع الاقتصاد، خلق مناصب الشغل وتحقيق التنمية المستدامة. كما يعد الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية الشركات الصغرى والمتوسطة التي لا تزال قليلة الانفتاح على الابتكارات، ولا تأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية بشكل كاف. وبالفعل فقد باشرت الجزائر عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها في ما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل.

ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية. وفي هذا الصدد نهدف من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: ماهي أهم السياسات والاجراءات التي اعتمدتها الجزائر من

أجل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وما هي أهم الانجازات المحققة في هذا المجال وتأثيرها على التنمية المستدامة ؟

وبغية بلوغ أهداف الدراسة والاجابة على الاشكالية استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على جملة من البحوث والدراسات النظرية والميدانية، والتقارير الدولية والمواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوع البحث، كما اعتمدنا المنهج الكمي في عرض بعض الأرقام المتعلقة بإنجازات الجزائر في مجال قطاعات الاقتصاد الأخضر.

2.الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر:

1.2 مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة:

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار، وتبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يعتبر تقرير "نادي روما" الذي صدر سنة 1972م تحت عنوان " وقف التنمية"، هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين باعتبار أن التنمية والمحافظة على البيئة هما خيارين متناقضين.

وبعد دراسات معمقة تم التوصل إلى إمكانية وضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، كما جاء في تقرير فلونيكس (Flunex) وإعلان ستوكهولم عام 1974م، وسميت هذه المبادرة باستراتيجية "التنمية الايكولوجية(ecodeveloppement)"، غير أن المصطلح هذا المصطلح سرعان ما تم استبداله بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة (Sustainable développement)، ثم بالتنمية المستدامة الذي ظهر للمرة الأولى في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980(جمعة، 2016). ولقد انتشر بعدها تداول مصطلح "التنمية المستدامة" على نطاق واسع، بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك"(our common future) المعروف باسم "تقرير برونتلاند" (brundtland report)، والذي صدر في 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتوالت بعدها سلسلة من المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحددة، والتي تناولت قضايا بيئية متعددة، حيث انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل في (1992)، وبعدها مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة(ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا في (2002).

وتعرف التنمية المستدامة وفق "تقرير بولاندا" بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (بوبيش، 2019، صفحة 44)، وبذلك فإن مفهوم التنمية المستـدامة يجمع بين بعديـن أساسييـن هم التنمـية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني (حنيش و بوضياف، 2018، صفحة 2). وتتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي: الديمومة والاستمرارية، تحقيق التوازن البيئي، إرساء مبادئ العدالة بين الأجيال الحاضرة

والمستقبلية، كما تركز على البعد العالمي لمشكلة التلوث البيئي (الرسول، 2007، صفحة 86).وقد قامت الأمم المتحدة بتحديد أهداف للتنمية المستدامة (17 هدف) والمعروفة رسميًا باسم تحويل عالمنا (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة)،أهمها: القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغير المناخ واحترام البيئة الطبيعية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).وترتكز التنمية المستدامة على نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد يعمل على تحقيق التوافق والتكامل بين الأبعادالاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، على حد سواء، للحفاظ على مصالح الأجيال المقبلة (غنيم و أبو زنط، 2014)، ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (1): أبعاد التنمية المستدامة

Source: what is sustainable development?, 4/5/2017, https://www.my-mooc.com/fr/video/what-is-sustainable-development/

يتبين من الشكل أن التنمية المستدامة تسعى إلى التوفيق بين عدة أبعاد:

- **البعد الاقتصادي (economic):** يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى حده الأقصى والقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وهذا يستدعي تطوير التقنيات الإنتاجية من أجل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- **البعد الاجتماعي (social):** إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية من خلال تحسين مستوى الرعاية الصحية، التعليم، العدالة والإنصاف والمساواة، بالإضافة إلى توفير الدعم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- **البعد البيئي (environmental):** ويتعلق بالاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة، وإعادة تدوير المخلفات والعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة. كمايستهدف تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية إلى تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ للحد من تلوث البيئة.

2.2 مفهوم الاقتصاد الأخضر وسياقه التاريخي:

يمكن إدراك مفهوم الاقتصاد الأخضر على أفضل نحو بالرجوع إلى سياقه التاريخي، وفيما يلي نبذة عن ظهور وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر (الأمم المتحدة ، 2011):

لقد برز مفهوم الاقتصاد الأخضر مع بداية التسعينات، حيث صدرت منشوران من البحوث الجامعية، قدّما لأول مرة عرضاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الأول هو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر (Blueprint for a Green Economy)، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضيّ قدماً في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها[i]، والثاني هو الاقتصاد الأخضر (The Green Economy)، الذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقاً، وأكّد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي[ii]، ومع أن هذين المنشورين طرحا لأول مرة هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة 20 عاماً.وفي عام 2008، شهد العالم أزمة مالية لا سابق لها أدّت إلى إعادة النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة والازدهار، وكذا الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغيُّر المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي غير المستدام، وفي هذا السياق أخذ يظهر مجدداً مفهوم الاقتصاد الأخضر، حيث اطلق في هذا الاطار برنامج البيئة مبادرة شاملة حول الاقتصاد الاخضر سنة 2008، تهدف الى وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشان تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

وقد اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة دولية إضافية عندما قرّرت الجمعية العامة بمقتضى قرارها 236/64 المؤرّخ 24 كانون الأول/ ديسمبر 2009، أن تنظّم في عام 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي ركز على الاقتصاد الاخضر، كموضوع محوري في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وكذا فإن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، التي جرت في شباط/فبراير 2010 في بالي (إندونيسيا)، أتاحت فرصة لوزراء البيئة لكي يتناقشوا حول قضية البيئة في النظام المتعدد الأطراف، وكان موضوع الاقتصاد الأخضر واحداً من المواضيع الرئيسية الثلاثة قيد النظر. ولقد أفضت المناقشات التي عُقدت أثناء هذه الدورة الاستثنائية إلى اعتماد إعلان نوسادوا، الذي اعترف فيه الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون أن إعلاء شأن مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يمكن أن يساعد كثيراً على التصدّي للتحديات الراهنة وعلى إتاحة فرص للتنمية الاقتصادية وتقديم منافع متعدّدة لكل الأمم.

ولأنه لا يوجد حالياً تعريف متّفق عليه دولياً للمصطلح "الاقتصاد الأخضر"، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً، يُفهم بناءً عليه الاقتصاد الأخضر بأنه:"اقتصاد يؤدِّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشحّ الإيكولوجية". وأما على مستوى عملياتي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي، وتكون هذه الاستثمارات موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، وكذلك في حالات

كثيرة بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية، فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.وبذلك يهدف الاقتصاد الأخضر إلى:

- تحقيقالنموالاقتصاديعنطريقفتحالمجالأمامقطاعاتالاقتصادالاخضر،كقطاعاتالغذاءوالنقلو الطاقةوالصناعةالرئيسية،ومنه تأمينالاقتصادمنالصدماتالتيتسبّبهاأزماتأسعار الطاقة؛
- تجديدرأسالمالالطبيعيوتعزيزه،بالإضافةإلىتحقيقالمساواةوالعدالةالاجتماعيةوالتخفيفمنح دّةالفقر؛
- استحداثفرصعملجديدةفيقطاعات،مثلالطاقةالمتجدّدةوالنقلوالزراعةالمستدامة...
- تعزيزكفاءةاستخدامالطاقةوالمواردفيجميعمناحيالقطاعاتالاقتصادية،ودعم وتمويلالاستثماراتفيمجالالطاقاتالمتجددةوالنظيفة؛
- الاهتمامبالبيئة،منخلالالتخفيضمنانبعاثاتالكربون، بهدف مواجهةالتحدّياتالتييفرزهاالتغيّرالمناخي والتصديلمشكلةالنفاياتالصلبةوالعمل علىأعادةتدويرها؛
- تجديدوتعزيزراسالمالالطبيعيوالاستفادةعلىنحومستداممماييُسمبخدماتالنظمالإيكولوجية، ذلكأناتباعأسلوبأفضلوأكثرعنايةبالاستدامةيمكنأنيؤدّيإلىتحسينخصوبةالتربة،الاهتمامبالم ياهوترشيد استهلاكها.

ويعني الاقتصاد الأخضر بمجالات متعددة من بينها (التجاني و عجيلة، 2019، صفحة 3):

- **الطاقة المتجددة :** من خلال استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون، باستثمارات في الطاقة النظيفة والتي تتمثل في: طاقة الكتلة الحيوية،الطاقة الشمسية , طاقة الرياح , الطاقة المائية , ..
- **الأبنية الخضراء:**يتطلب التحول الى اقتصاد اخضر التركيز على الأبنية الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية....
- **النقل المستدام:** وهو أقل تلويثا للبيئة والاقل إصدارا للضجيج، وبالتالي لا يؤثر بالسلب على المناخ.
- **إدارة المياه:** يعمل الاقتصاد الاخضر على الحفظ على المياه كمآ ونوعا ، كجمع مياه الامطار واعاده استخدامها، وتحلية مياه البحار ، وتوليد طاقة من المياه، وايضا اعاده استخدام المياه المستخدمة. .
- **إدارة المخلفات:** وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدامها في مجالات شتى، ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة، ومنها على سبيل المثال تدوير الورق، والبلاستيك، المخلفات المعدنية، الزجاج....
- **ادارة الأراضي (الزراعة المستدامة):** وذلك من خلال التوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير والاهتمام بالمراعي الطبيعية، لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة، كالتصحر, والزحف العمراني, وتأكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي.

- **السياحة:**من خلال التوسع فيإنشاءالمجمعاتالسياحة، كالإكثار من المناطق الخضراء التي تلطفالجلو.

ولا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر، الا من خلال رؤية مشتركة تحظى بالدعم الواسع من مختلف عناصر المجتمع بما في ذلك: الحكومة، القطاع الخاص، المؤسسات المالية، المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدني والمستهلكون((الاسكوا)، 2011، صفحة 8).كما يتطلب الانقال نحو الاقتصاد الأخضر توفير البيئة المواتية لنمو هذا الاقتصاد، وذلك من خلال:

- اعداد وتهيئة بيئة تشريعية وقانونية قوية من خلال مراجعة وتحديث القوانين البيئية وتوضيح اليات التنفيذ.
- وضع استراتيجيات وطنية للتنمية الخضراء (تحديد القطاعات ذات الاولوية القابلة للتحول للاقتصاد الاخضر)؛
- ادماج الاعتبارات البيئية ضمن اطر الخطط الوطنية واستراتيجيات التنمية؛
- بناء الوعي لدى المستهلك وتعزيز ثقافة انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة؛
- اعتماد جملة من السياسات الداعمة (المشتريات العامة، ضرائب مباشرة، حوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا، بحث وتطوير، برامج شهادات الجودة ، الخ..).

3.2.الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيقالتنمية بشتى أنواعها بما في ذلك التنمية البشرية وبين حماية البيئة، وهو بذلك من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة (صيد، موفق، و تقرارت، 2018، صفحة 115).

الشكل (2): عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر

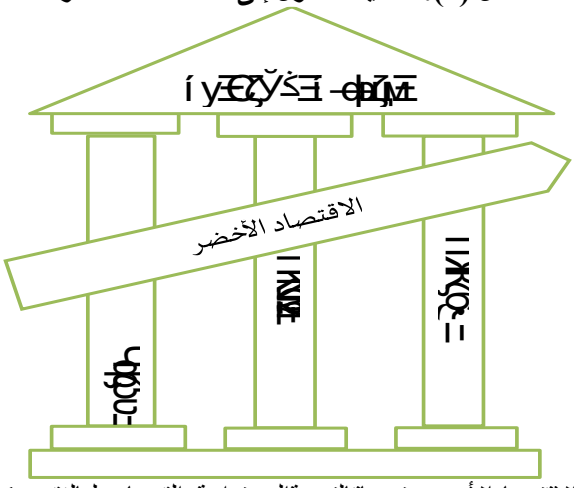

المصدر: الاسكوا، الاقتصادالأخضرفيسياقالتنميةالمستدامةوالقضاءعلىالفقر، 2011، ص 7.

وتبرز أهمية الاقتصاد الأخضر في إرساء معالم التنمية المستدامة، من خلال الدور الكبير الذي يلعبه اليوم في عالم الأعمال ومساهمته الفعالة في صياغة التغيير الاجتماعي، والاستجابة السريعة لسياساته اتجاه المتغيرات والمعطيات البيئة الجديدة، بطرح توجهات

وأنماط تراعي هاته التغيرات واعتماد خطط فعالة تدعم نشاطات التطوير والتنمية وأساليب الإبداع والابتكار(طلوش، 2016، صفحة 163)، فهو اقتصاد يحقق ترابطا بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، حيث يحدث تحولا في عمليات الانتاج وانماط الانتاج والاستهلاك، يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتنويعه وخلق فرص العمل وتعزيز التجارة المستدامة. كما يعمل على كفاءة استخدام الموارد وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة واحترام المؤسسة لالتزاماتها المجتمعية والوفاء بها.

3.سياسة الجزائر من أجل التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

تتكفل الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035 بـ 14 من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة 2015 (وزارة البيئة)، ولتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية شاركت الجزائر في جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة ووقعت عليها، والتي أدت أحكامها إلى إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة في سياق حماية البيئة، والتخطيط الإقليمي، وتعزيز الطاقات المتجددة ،..كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم01: النصوص التنظيمية و التشريعية الخاصة بالبيئة و الطاقات المتجددة

المجال	القانون
النفايات	قانون رقم 01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
الساحل	قانون رقم 02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
البيئة	قانون رقم 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
الجبال	قانون رقم 04 المؤرخ في 23 جويلية 2004 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
الطاقات المتجددة	قانون رقم 04 المؤرخ في 14أوت سنة 2004 ،يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
الكوارث	قانون رقم 04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث
المساحات الخضراء	قانون رقم 07 المؤرخ في 13 ماي 2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.
المجالات المحمية	قانون رقم 11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.
الموارد البيولوجية	قانون رقم 07 المؤرخ في 9 أوت 2014، يتعلق بالموارد البيولوجية
المياه	القانون رقم 05 المؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية في إطار التنمية المستدامة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة البيئة،
http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=407

كما قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات و منظمات ذات مهام مرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة و حماية البيئة و آليات مالية لدعم و تسهيل تنفيذ التنمية المستدامة، مثلا الصندوق الوطني للبيئة و الساحل. الصندوق الخاص لتنمية المناطق الجنوبية، الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية في الهضاب العليا، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة و الطاقات المتجددة و التوليد المشترك، و الصندوق الوطني للتنمية الريفية، و الصندوق الوطني للتنمية الزراعية، وكذا الصندوق الوطني للمياه.

ويعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2010-2030) أحد أهم الرهانات التنموية الكبرى التي تعمل على رسم المخطط الاستراتيجي للتنمية عبر التراب الوطني، ويتجه هذا المخطط نحو إدماج جميع القطاعات في السياسة الإنمائية للبلاد، و توجيه جميع المشاريع الاستثمارية نحو المناطق المأهولة. وكذا يهدف المخطط الوطني للمناخ (2015 - 2050) لتقليص انبعاثات الكربون الحد من التلوث الصناعي، النهوض باستعمال الطاقات النظيفة، ملاءمة البنية التحتية للتغيرات المناخية (تحسين النظام المائي التشجير المكثف توسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر)، وملاءمة الفلاحة و قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية. ويرمي البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة (2011 – 2030) إلى تحسين الفعالية الطاقوية و تشجيع البحث و الاستثمار في الطاقات المتجددة .

وقد أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014) بغلاف مالي يبلغ 286 مليار دولار، اهمية خاصة لضرورة تحديث البنيات التحتية، و تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة و تدبير المياه و التحكم في نسبة انبعاث غازات الدفيئة. و تمتد تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار (27 مليار دولار) لقطاع الماء و تطهير السدود، و (7 مليار دولار) لتهيئة الإقليم و البيئة و حمايتها. هذا و تشجع الخطة الخمسية الجديدة (2015-2019) على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة و المياه و الطاقة و إعادة التدوير و استرجاع النفايات و السياحة، و البناء، و الصحة، و التربية و التكوين المهني..، و تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة...).

و تهتم الجهود المبذولة أيضا بالبحث و التكوين في القطاعات البيئية، خاصة من خلال إحداث المعهد الوطني للتكوينات البيئية الذي يضطلع بالتكوين و النهوض بالتربية البيئية و التوعية بالإضافة إلى خلق مدرسة عليا للتدبير الموارد المائية سنة 2010.

كما فتحت العديد من المعاهد المتخصصة أبوابها، مثل مركز تنمية الطاقات المتجددة و مركز البحث العلمي و التقنيات بالمناطق الجافة، المركز الوطني للتكنولوجيات الحيوية... وقد تم نهاية سنة 2013 إحداث معهد للتنمية المستدامة لإفريقيا تابع لجامعة الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الافريقية، 2014، صفحة 10).

4. أهم انجازات الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر:

لقد باشرت الجزائر ضمن مخططاتها التنموية عددا من المبادرات الهادفة لتهيئة الأرضية الكفيلة بتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر، و الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد و تحسين مناخ الأعمال و تعزيز الأمن الطاقوي و تطوير فروع الاقتصاد الأخضر و النهوض بالأداء البيئي، وكان من بين هذه الانجازات:

1.4في مجال الطاقات المتجددة:

تتمتع الجزائر بثروة كبيرة من موارد الطاقة، فبالإضافة إلى المحروقات، لديها إمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية ، والتي سيؤدي استخدامها إلى تنويع قاعدة الطاقة وتعزيز التزام الدولة بمسار التنمية المستدامة. وقد سجل الاستهلاك الداخلي الإجمالي للطاقة في الجزائر اتجاها تصاعديا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من (43.5) مليون طن من المكافئ النفطي (TEP) في عام 2010 إلى (1) مليون طن من المكافئ النفطي (TEP) في عام 2018، وبذلك سجل معدل نمو سنوي للفرد بنسبة 5.4٪ في المتوسط خلال الفترة 2010-2018، وبالمثل نما الطلب على الكهرباء للفرد بنسبة (9.7٪) خلال نفس الفترة 2010-2018. وتعتبر معدلات النمو هذه في استهلاك الطاقة للفرد أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي (3.4٪) في المتوسط خلال الفترة (2011-2017)، مما يشير إلى ضعف كفاءة الاستخدام الطاقوي(Algérie, Rapport National Volontaire، 2019، صفحة 83)، وبالتالي، فإن الرهان الرئيسي هو تحقيق التنوع في مصادر الطاقة عن طريق الانتقال تدريجيا نحو استخدام الطاقات المتجددة أو النظيفة.

ولقد شرعت الجزائر في تنفيذ سياستها الهادفة لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة لمواجه مختلف المشاكل والتحديات البيئية والحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية، لذا فقد أطلقت في هذا الصدد برنامجا طموحا للتنمية الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، والذي يهدف إلى تنويع مصادر الطاقة التي تتركز حالياً على الوقود الأحفوري والانتقال التدريجي نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، من خلال انتاج حوالي 22 جيجاوات من الطاقة المتجددة للسوق الوطنية في أفاق 2030، موزعة حسب القطاع على النحو التالي:

الجدول رقم02: برنامج الطاقات المتجددة أفاق 2030 موزعة حسب القطاع

الوحدة (MW)	الفترة (01) 2015-2020	الفترة (2) 2021-2030	المجموع
الطاقة الكهروضوئية	3000	10575	13575
طاقة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية	-	2000	2000
الطاقة الهجينة	150	250	400
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحراة الارضية	5	10	15
المجموع	**4525**	**17475**	**22000**

Source: Ministère de l'énergie, Energies renouvelables et Maitrise de l'Energie :https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie#517

وكان من أهم الانجازات المحققة خلال الفترة الأولى محطة للطاقة الهجينة (الطاقة الشمسية والغاز) (Hybride) بحاسي الرمل بطاقة انتاجية (150 ميغاواط)، والتي دخلت حيز الخدمة في جويلية 2011، ومزرعة رياح بقدرة (10.2 ميجاواط) بأدرار، والتي دخلت حيز الخدمة في جوان 2014، المصنع التجريبي الكهروضوئي بغرداية بطاقة انتاج (1.1

ميغاواط)، دخل حيز الخدمة في جوان 2014. كما تم انجاز 22 محطة للطاقة الكهروضوئية في الجنوب والهضاب العليا خلال الفترة (2015-2018) بطاقة انتاج اجمالية تقدر بـ (343 ميغاواط)، ليتم تحقيق ما يقارب 500 ميغاواط فقط مما كان مخطط له خلال الفترة (1)، وهو (4525 ميغاواط).

وبما أن تطوير الطاقات المتجددة، يترتب عنه تطور حصتها في الاستهلاك الوطني، إلا أن المؤشرات تظهر أن حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك المحلي لا تزال منخفضة بين عامي 2010 و 2018، مما يجعل من الضروري تسريع تنفيذ برنامج تطوير الطاقة المتجددة الذي لا تزال الجزائر ملتزمة به بشدة.

الجدول رقم 03: حصة الطاقات المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة المحلي (en 1000 TEP) خلال الفترة 2010-2017

2018	2010	
88	67	الطاقة المتجددة المستهلكة (بما في ذلك الكتلة الحيوية)
66 341	43 533	الاستهلاك المحلي الإجمالي
0.13%	0.15%	نسبة الطاقات المتجددة

Source : Algérie, Rapport National Volontaire 2019 , p 87

وبالتوازي مع أهداف البرنامج الرامية لتعميم الربط بالطاقة، وضعت الجزائر عدة تدابير من أجل تحسين كفاءة الطاقة المستخدمة، حيث يركز هذا البرنامج على التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 193 مليون طن ((أي 1.1 مليار دولار) وتقليص معدل نمو الطلب المتنامي على الطاقة الأحفورية وتحقيق وفورات في الطاقة بحلول عام 2030 من أجل 63 مليون TEP، في جميع القطاعات خاصة في قطاع البناء والنقل والصناعة التي تشكل القطاعات الرئيسيةفي استهلاك الطاقة. ومن ضمن هذه التدابير (Ministère de l'énergie):

- **في قطاع البناء،** يهدف البرنامج إلى تشجيع تطبيق الممارسات والتقنيات المبتكرة في تصميم المباني كالعزل الحراري للمباني القائمة والجديدة، تعميم المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض في المنازل والإدارات والإنارة العامة وتركيب سخانات المياه بالطاقة الشمسية بشكل خاصفي المدارس والمؤسسات العامة، والهدف من ذلك هو تحقيق وفورات في الطاقة بما يقرب من مليون (01) مليون من استهلاك الكهرباء بحلول عام 2030.
- **في قطاع النقل،** يهدف البرنامج إلى تعزيز استخدام أنواع الوقود الأكثر توفرًا والأقل تلويثًا، كتشجيع استخدام غاز البترول المسال كوقود (GPL-C) و الغاز الطبيعي المضغوط (CNG)، لإثراء هيكل إمداد الوقود والمساعدة في تقليل حصة الديزل والبنزين، فبالإضافة إلى الآثار المفيدة على الصحة والبيئة، من شأنه أن يترجم إلى توفير بحلول عام 2030 لأكثر من 16 مليون (TEP).
- **في قطاع الصناعة،** يهدف البرنامج إلى جعل المصنّعين أكثر رصانة في استهلاكهم للطاقة، من خلال تعميم عمليات تدقيق الطاقة والتحكم في العمليات الصناعية، مما يجعل من الممكن تحديد مصادر كبيرة لتوفير الطاقة والتوصية بخطط العمل التصحيحية، وفي

الواقع ، يمثل تمثل التحكم في الطاقة في قطاع الصناعة تحديا كبيرا لأنه من المقرر أن يزداد استهلاك الطاقة بفضل من أجل انعاش هذا القطاع، ومع ذلك يهدف البرنامج إلى توفير أكثر من 30 مليون (TEP) بحلول 2030.

وفي اطار ضمان التنمية المستدامة وجهت الحكومة استراتيجيتها نحو الاستخدام الأمثل للغاز الطبيعي، حيث تم اتخاذ سلسلة من التدابير للحد من التلوث البيئي، من خلال الترويج لأنواع الوقود "النظيف" مثل غاز البترول المسال / الغاز الطبيعي المضغوط، وتعميم استخدام البنزين الخالي من الرصاص، للحد من الانبعاثات الملوثة للوقود التي تؤثر على البيئة وصحة المواطنين، خاصة في المدن.وبالمثل ، أدخلت الحكومة مجموعة من الالتزامات التي يجب على جميع الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في قطاع الطاقة الامتثال لها، مثل الحد من مشاعل الغاز وعزل ثاني أكسيد الكربون على مستوى الحقول، تشجيع استخدام الوقود النظيف، تحديد النفايات الخطرة ووضع إجراءات ومنهجية لإدارة هذه النفايات وفقًا لطرق موحدة.

2.4 في مجال ادارة المياه:

تعد الجزائر من بين دول المصنفة ضمن فئة الدول الفقيرة بالموارد المائية بالمنطقة، حيث تمثل الصحراء ما يقارب (87٪) من مساحة الجزائر، والتي تكاد الأمطار تنعدم بها، في حين أن (90٪) من المياه السطحية تقع بمنطقة التل والتي تمثل حوالي (4٪) من مساحة البلاد وتأوي حوالي (65٪) من مجموع السكان. كما أن الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي تعاني من عقود من تقلبات مناخية ومن جفاف ونقص مزمن في المياه مقارنة بالطلب المتزايد على هذا المورد. و لمواجهة هذا الوضع، اعتمدت الجزائر استراتيجية تنمية قطاع المياه لعام 2030، والتي تستند إلى الخطة الوطنية للمياه (PNE) ، والخطة الرئيسية لتنمية الموارد المائية الإقليمية (PDARE) ، والخطة الوطنية لتطوير الصرف الصحي (SNDA).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في: تلبية الطلب على المياه من الناحيتين الكمية والنوعية لجميع السكان وللأنشطة الإنتاجية وتعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها. وبالفعل خصصت الجزائر خلال الفترة (2016-2000) ميزانية تزيد عن 50 مليار دولار لتحقيق برنامج تنموي طموح للغاية نتج عنه تحسين المؤشرات الوطنية من حيث الموارد المائية (Algérie, Rapport National Volontaire، 2019، الصفحات 77-78)،حيثاستطاعت الجزائر تحقيق تقدم مهم في ما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية من خلال عدد من المشاريع الهيكلة الكبرى، مثل السدود والتحويلات وتحلية مياه البحر ومحطات إزالة المعادن السطحية للسدود... ، وبذلك بلغ معدل التوصيل المنزلي الوطني بشبكات مياه الشرب (98٪) في عام 2016 بينما كان (78٪) في عام 1999.

كماأطلقت الجزائر على مدى العقدين الماضيين، برنامجًا رئيسيًا لتحسين جودة المياه وتطوير خدمات الصرف الصحي في جميع أنحاء التراب الوطنيوإعادة استخدام المياه مع حماية النظم البيئية المتعلقة بالمياه والبيئة، وبذلك حققت تقدمًا كبيرًا في البنية التحتية الأساسية وتحسن ملحوظ في مؤشرات الوصول إلى الصرف الصحي، حيث تضاعف، منذ

عام 2000، طول شبكة الصرف الصحي من 21000 كم عام 1990 إلى 47000 كم في عام 2019، بالإضافة إلى برنامج لبناء 2000 كم من الشبكةقيد الانجاز، كما ارتفع معدل الربط بالصرف الصحي من 35٪ عام 1970 إلى 91٪ في عام 2019. وكذا فقد زاد عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي من 45 محطة في عام 2000 إلى 177 محطة عاملة في عام 2019، وفي الوقت الحالي، لا يزال هناك استكمال برنامج من 69 محطة ، والذي من شأنه أن يسمح للجزائر بالوصول بحلول عام 2022 إلى قدرة تطهير تزيد عن مليار متر مكعب، لحماية المواطنين من مخاطر الأمراض التي تنقلها المياه، والقضاء تدريجياً على التصريف في البحر وحماية النظم البيئية من التلوث (وزارة الموارد المائية).

وفي مجال المياه المخصصة للري، عملت الجزائر على تعزيز واستخدام تقنيات جديدة نظيفة وموفرة للمياه للاستخدامات الزراعية، حيث تم تخصيص ما يقارب 70٪ من الإمكانات المائية التي تم حشدها في 2018 (أي 08 مليار متر مكعب) للزراعة مقابل أقل من 40٪ في عام 2000 (1.8 مليار متر مكعب). وبهدف تعزيز إمكانات الري، يتم إيلاء اهتمام خاص لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية، حيث تهدف الجزائر في الفترة الحالية لبلوغ 10.400 هكتار من المياه المعالجة ، وبلوغ 57600 هكتار على المدى المتوسط .

3.4 في مجال ادارة النفايات:

إن تزايد عدد السكان والتحضر السريع يؤدي إلى استمرار الطلب على المساكن والمياه والطاقة والغذاء، ومنه تفاقم المخاطر الصناعية نتيجة نمو النشاط الصناعي، وكذا القيود المفروضة على توافر الموارد، لا سيما التقلبات المناخية والاعتماد على المحروقات التي هي بطبيعتها غير متجددة، من شأنه أن يؤدي إلى استنفاد الموارد وتزايد النفايات، وبالتالي تدهور البيئة المعيشية للمواطنين والإضرار بصحتهم، لذلك فقد سنت الجزائر جملة من القوانين والسياسات تهدف للحفاظ على البيئة، من خلال ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، إدارة النفايات، رفع الوعي وتشجيع الشركات والمواطنين على استخدام أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

ويعد تسيير النفايات (الجمع، النقل، التخلص والتثمين) عاملا أساسيا لظهور اقتصاد أخضر ودائري، والذي يمثل أحد المحاور السبعة للاستراتيجية الوطنية للبيئة للتنمية المستدامة، إلا أن الجزائر لاتزال تسجل تأخرا مهما في هذا المجال، وهو الأمر الذي له انعكاسات صحية واقتصادية كبيرة. وتقدر اليوم القيمة السوقية للنفايات الخاصة في شعب البلاستيك (PET)، والاطارات المستعملة، والزيوت المستعملة، والبطاريات المستعملة، ونفايات المعدات الالكترونية والكهربائية بحوالي (30) مليار دج سنويًا فقط (AND, 2020, p. 5)، لتبقى الجزائر تفقد حوالي (300) مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الافريقية، 2014، صفحة 12).ولذلك فقد سطرت الجزائر سياسة لإدارة النفايات من خلال إصدار القانون المتعلق بإدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها، وكذلك من خلال إطلاق الخطة الوطنية لإدارة النفايات الخاصة

(PNAGDES)، والبرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للنفايات البلدية الصلبة (PROGDEM).

وتستند الاستراتيجية البيئية لإدارة النفايات المنزلية في الجزائر على البرنامج الوطني لإدارة النفايات المنزلية (PROGDEM)، الذي سجل تحسنا في مجال تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير، حيث يسعى هذا البرنامج لوضع 1258 مخططًا رئيسيًا للبلدية لإدارة النفايات المنزلية وما شابهها، بناء أكثر من 200 مركز ردم تقني (TEC) ومكب نفايات خاضع للرقابة، إعادة تأهيل المكبات غير القانونية، إنشاء مراكز فرز (10) ومراكز استقبال نفايات (5)، وإنشاء مؤسسات عامة لإدارة محطات الفرز (47) ومحطات عصارة النفايات (5)، كما تم جدولة 30 مركزًا آخر لاستلام النفايات و 19 مركزًا آخر للفرز، تم إطلاق 10 منها بالفعل، وجاري إطلاق 33 محطة لعصارة النفايات.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات (AND) منصة الكترونية لتبادل النفايات تربط بين العرض والطلب على النفايات التي يحتمل استردادها. ويقوم هذا المشروع على مبدأ أن "نفايات شخص ما يمكن أن تصبح مادة أولية لشخص آخر" وبالتالي تعزيز ظهور صناعة وطنية مكرسة للاقتصاد الدائري (Algérie, Rapport National Volontaire، 2019، صفحة 122).

ومع ذلك، فبالرغم من هذا القدر من الجهد الذي يبذله القطاع المسؤول عن البيئة، فإن أحجام النفايات المنزلية لا تزال تشهد زيادة كبيرة ولا يزال التأثير الاقتصادي للضرر البيئي وعدم الكفاءة في مجال إدارة النفايات كبيرًا ويقدر بنسبة (0.9 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، يظل معدل استعادة النفايات عند مستوى منخفض يقدر بحوالي (7٪). ومن أجل أخذ هذه التحديات الجديدة بعين الاعتبار، تم الانتهاء من استراتيجية وطنية جديدة للإدارة المتكاملة واستعادة النفايات (SNGID-2035)، تهدف على وجه الخصوص إلى تقليل النفايات عند المصدر وتطوير الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر، للوصول إلى هدف طموح وهو "صفر نفايات في الطبيعة بحلول عام 2035".

4.4 المسؤولية المجتمعية للشركات:

تتجه جهود الحكومة الجزائرية نحو رفع مستوى الوعي ودعم الشركات الصناعية لاحترام الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني المتعلق بحماية البيئة ، والتخلي عن عمليات التصنيع الملوثة أو الخطرة للصحة و البيئة، من خلال دمج القضايا البيئية في استراتيجيات إنتاج الشركات، حيث توجه الحكومة جهودها نحو مساعدة وتشجيع الشركات للحصول على الشهادات وفقًا لمعايير إدارة الجودة ،والبيئة، والسلامة (ISO 14001) ، وبذلك فقد تم اعتماد 341 شركة في نهاية عام 2015 معيار (ISO 9001, ISO 18001 ، ISO 22000). وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه بدعم من المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) ، تبنت 17 شركة ومنظمة مشاركة في المشروع الإقليمي "المسؤولية المجتمعية بمنطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"[1] معيار المسؤولية الاجتماعية ."ISO 26000" . وبالإضافة إلى ذلك، يشجع المركز الوطني لتقنيات الإنتاج النظيف (CNTPP) الشركات الصناعية على استخدام عدد من أدوات الإدارة البيئية المتاحة لهم، مثل (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الافريقية، 2014، صفحة 3):

- المراجعات البيئية: تم دعم 12 شركة في قطاع الأغذية الزراعية في تطوير التدقيق البيئي ومراجعة الطاقة؛
- الميثاق البيئي وعقد الأداء: والذي تتعهد الشركات بموجبه طواعية بتنفيذ خطة عمل بيئية، حيث ينص قانون 2016 على أن أي مشتريات عامة يجب أن تحتوي على بنود تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الشركات قد أبرمت عقود أداء بيئي مع الإدارة المسؤولة عن حماية البيئة، من أجل تحسين الأثر الصحي والبيئي لأنشطتها (تقليل ومعالجة التصريفات الملوثة ، توفير الموارد ، وما إلى ذلك...)، لا سيما في مصانع الإسمنت عن طريق تركيب المرشحات الكيسية.

5.4- في مجال ادارة الأراضي (الزراعة المستدامة):

يعتبر قطاع الزراعة أولوية وطنية حشدت الدولة من أجلها الوسائل اللازمة لضمان التنمية المتناسقة لجميع القطاعات. وفي هذا السياق ، تم وضع تدابير الدعم ، ولا سيما نظام تمويل الزراعة من خلال الاعتمادات، وتسهيل آليات الدعم المختلفة، والمساعدة الفنية، والتدريب والإرشاد الملائم لاحتياجات العالم الزراعي والعالم الريفي بشكل عام، وتدعم الدولة، من خلال آليات التمويل التحفيزية المطبقة، المزارعين والمربين والصيادين ومربي الأحياء المائية وجميع المروجين للمشاريع الزراعية والغذائية التي تسهم بشكل أساسي في تحديث وسائل الإنتاج، تحسين جودة وسلامة الأغذية، والإدارة النوعية والمتميزة للأراضي، وتعزيز الإنتاج وتطوير قدرات التخزين والتعبئة.

5- تحديات الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

يشكل انتقال الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر، فرصة هامة من أجل تحقيق التويع والنمو الاقتصادي وخطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها قد تواجه ضمن هذا المسعى جملة كبيرة من التحديات البيئية، من بينها:

- تتسم الجزائر بهشاشتها الإيكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية، الجفاف، التصحر والمناخ الجاف الذي يشكل أكثر من 90 % من مساحة البلد، مما يتسبب في شح المياه ويجعلها ضمن البلدان الفقيرة في مجال الثروات المائية، هذا اضافة إلى تمركز غالبية الساكنة في المدن ومسلسل التصنيع غير المتحكم فيه بطريقة جيدة، مما

[1] مشروع المسؤولية المجتمعية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2014 – 2012) هو مشروع ينفذ بدعم المنظمة الدولية للتقييس وبتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، يشجع البرنامج اعتماد واستعمال معيار إيزو 26000 بالمنطقة بشراكة مع الهيئات الوطنية للتقييس.

يتسبب في معدلات متنامية للتلوث، ويهدد التغير المناخي، وبشكل خاص الفلاحة والموارد المائية والصحة، الأمر الذي يستدعى تكثيف الجهود من أجل ايجاد حلول لجملة متنوعة من المشاكل البيئية، (مكافحة التصحر، ملاءمة قطاعات الماء والصحة والفلاحة الغابوية مع التغيرات المناخية، تقليص التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية والمجالات الحضرية، وكذا الانبعاثات الناجمة عن احتراق الطاقات الأحفورية،...وغيرها).

- لا يزال تطور إدماج القضايا البيئية في استراتيجيات الإنتاج وإرساء مقاربة المسؤولية المجتمعية للشركات محتشما ومتفاوتا حسب القطاعات وحجم الشركة، حيث تتبناهما عموما الشركات الكبرى في قطاعات التعدين والمحروقات والطاقة، على وجه الخصوص، بدافع التطوع والامتثال للتشريعات البيئية، في حين تشكل المعرفة المحدودة بالتشريع البيئي وضعف الاستثمار والخبرة غير الكافية والولوج المحدود للتكنولوجيا، العوائق الأساسية لانخراط الشركات الصغرى والمتوسطة في المقاربة المراعية للبيئة، علما أن هذه الشركات تمثل 95 % من النسيج الصناعي .
- عدم تكيف الأنظمة الوطنية للتعليم والتكوين المهني وعدم كفاية رأس المال المخصص لأعمال البحث تشكل عوائق لتنمية القطاعات الخضراء المبتكرة، حيث تمثل النفقات المخصصة للبحث والتطوير، والتي هي أساسا نفقات عمومية، أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام، وهناك فقط بعض الشركات الكبرى تستثمر في مجال الابتكار، وقد صنفت الجزائر سنة 2019 في الرتبة 113 من أصل 129 بلدا في المؤشر العالمي للابتكار.
- يعرف الاستهلاك الوطني للطاقة ارتفاعا متزايدا، ويعتمد الاستهلاك الطاقي بشكل شبه تام على الموارد الأحفورية، فيما تشغل الطاقات المتجددة نسبة ضعيفة جدا من الإنتاج الطاقي، ما من شأنه أن يؤدي إلى استنفاد الموارد وتزايد النفايات، وبالتالي تدهور البيئة المعيشية للمواطنين والإضرار بصحتهم، مما يستدعى ايجاد حلول من أجل التدبير العقلاني لموارد الطاقة.
- لا تزال الجزائر تعرف تأخرا كبيرا في العديد من قطاعات الاقتصاد الأخضر، كما هو الحال بالنسبة للزراعة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتارا مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتارا بتونس، وكذا في السياحة البيئية وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية، كما لاتزال تسجل تأخرا ملحوظا في مجال تدبير وتثمين النفايات، حيث يبقى قطاع تدوير النفايات هامشيا وإنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر.

خاتمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية الكبيرة للمحروقات، لذا فقد عانت الجزائر من العبء الكبير لتأثيرات انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية منذ النصف الثاني من عام 2014، وضمن هذا السياق فقد باشرت الجزائر تماشياً مع خطة عام 2030، جملة هامة من

الاصلاحات والمبادرات الرامية إلى تطوير نموذج صناعي جديد صديق للبيئة، وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها لا زالت تفتقر الى استراتيجية وطنية شاملة تراعي توحيد مختلف الجهود المبذولة وربطها فيما بينها لتعزيز قطاعات الاقتصاد الأخضر.
وفي اطار ما تقدم، فقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يلعب الاقتصاد الأخضر دورا هاما في إحداث التلاؤم مع التنمية المستدامة وعلى إحداث التغيير في مجموعة من التأثيرات التي تخدم أبعادها المختلفة؛
- يعتمد الاستهلاك الطاقي الوطني بشكل شبه تام على الموارد الأحفورية، فيما تشغل الطاقات المتجددة نسبة ضعيفة جدا من الإنتاج الطاقي، مما يستدعى التسريع في سياسة الانتقال الطاقوي؛
- تشكل المعرفة المحدودة بالتشريع البيئي وضعف الاستثمار والخبرة غير الكافية والولوج المحدود للتكنولوجيا، العوائق الأساسية لانخراط الشركات الصغرى والمتوسطة في المقاربة المراعية للبيئة؛
- لا تزال الجزائر تسجل تأخرا كبيرا في العديد من قطاعات الاقتصاد الأخضر (الطاقات المتجددة، تسيير المياه والنفايات...) لاسيما عند مقارنة النتائج المحققة بتلك التي كانت منتظرة في الأهداف المسطرة.

وضمن هذا السياق يمكن طرح جملة من التوصيات:

- ضرورة اعتماد استراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر لها أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس، مع التركيز بشكل خاص على الوظائف الخضراء والابتكار؛
- تكييف النظام التعليمي والتدريب المهني والتعليم المستمر مع الوظائف الناشئة، وتعزيز الشراكات بين الجامعات ومراكز البحوث والشركات والغرف التجارية والصناعية والمنظمات المهنية؛
- توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار، وهي المجالات التي مازال العرض المتوفر فيها اليوم غير كاف وغير ملائم للمهن الجديدة للاقتصاد الأخضر.
- إصلاح السياسة الصناعية لتشجيع الاستثمار الأخضر وتعزيز أنظمة المراقبة والتقييم ، بما في ذلك وضع مؤشرات للاقتصاد الأخضر؛
- تسهيل نقل التكنولوجيا في سياق التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب.
- تعزيز استفادة الشركات الصغرى والمتوسطة من تدابير الدعم (التمويل، التكوين، الولوج للابتكارات التقنية والتأهيل، وذلك من أجل تمكينها من الاستفادة من تطور التقنيات والأسواق.

المراجع

- الاسكوا(2011) ،الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر : المبادئوالفرص والتحديات في المنطقة العربية،نيويورك.

-Algérie, Rapport National Volontaire. (2019). paix, mixité et pluralité au service de l'Agenda 2030, Progression de la mise en œuvre des ODD.

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23441MAE_rapport_2019_complet.pdf.
-AND. (2020). مجلة ادارة النفايات لإفريقيا والمنطقة المغربية والشرق الأوسط.
https://and.dz/site/wp-content/uploads/Revue-AND-04-08-20-AR.pdf.
-Ministère de l'énergie. (s.d.). *Energies Nouvelles*. Consulté le 10 20, 2020, Renouvelables et Maitrise de l'énergie: https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie
- أحمد أبو اليزيد الرسول. (2007). *التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، ، القاهرة*. القاهرة: مكتبة بستان المعرفة.
الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الافريقية .(2014) .*الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه*
https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge algeria_ar.pdf.
- تونس صيد، سهام موفق، و يزيد تقرارت. (2018). مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*(5)، الصفحات 111-121.
- حنيش ,أ& .,بوضياف ,ح ,2018) .أفريل .(24-23الملتقى الدولي العلمي الخامس حول : استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,البليدة.
- خدوج التجاني، و محمد عجيلة. (03-02 12, 2019). الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. *واقع وأفاق قطاعات الاقتصاد الأخضر في الجزائر*، 3. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة الوادي.
- عثمان محمد غنيم، و ماجدة أبو زنط. (2014). *التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. عمان: دار صفاء للنشر.
- فارس طلوش. (2016). دور التسويق في التنمية المستدامة- دراسة حالة مجمع هنكل الجزائر- (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- فريد بوبيش. (2019). واقع التنمية العمرانية المستديمة في الجزائر من منظور عينة من المهندسين المعماريين المعتمدين بولايات الشرق الجزائري(اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع البيئة). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر .

- مصطفى عطية جمعة. (9 8, 2016). *التنمية المستدامة وأهدافها*. (الألوكة الثقافية، المحرر) تاريخ الاسترداد 1 7, 2020، من https://www.alukah.net/culture/0/106339
- وزارة البيئة .(s.d.) *.قوانين البيئة* . Consulté le 10 21, 2020, sur http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=246.
- وزارة الموارد المائية .(s.d.) *.الصرف الصحي في الجزائر* . Consulté le 11 2, 2020, sur http://www.mre.gov.dz/?page_id=1934

الهوامش:

[i] D. Pearce and others,(1989) Blueprint for a Green Economy, Earthscan Publications Ltd, London.

[ii] M. Jacobs, The Green Economy, (1991), Pluto Press, London.